



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 22 فبراير 2026

الاقتصاد الأميركي يشهد تباطؤاً حاداً بالتزامن مع النبرة المتشددة لمحضر الاحتياطي الفيدرالي

التعليق على أداء الاسواق

تأثرت الأسواق العالمية بمزيج من الإشارات الحذرة الصادرة عن البنوك المركزية، وتباين مسارات النمو الاقتصادي، وتجدد التوترات الجيوسياسية. وفي الولايات المتحدة، عزز محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لشهر يناير تبني نهج للسياسة النقدية يتسم بالتريث، حيث أشار صناع السياسة إلى تصاعد المخاطر التضخمية وعدم وجود حاجة ملحة إلى التيسير، على الرغم من استقرار أوضاع سوق العمل. وفي المقابل، جاءت بيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي لشهر ديسمبر أعلى من التوقعات، فيما تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام بشكل ملحوظ إلى 1.4%، في إشارة إلى اعتدال زخم الاستهلاك وتراجع مساهمة الإنفاق الحكومي. أما في أوروبا، فقد أظهرت مؤشرات النشاط تحسناً نسبياً، مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال ثلاثة أشهر، وعودة القطاع الصناعي في ألمانيا إلى نطاق التوسع، على الرغم من استمرار ضعف الطلب وارتفاع تكاليف المدخلات. وفي بريطانيا، استمر تراجع التضخم مع انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.0%، في أدنى مستوياته المسجلة منذ مارس 2025، بالتزامن مع تسجيل فائض مالي قياسي في يناير مدفوعاً بقوة الإيرادات الضريبية. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سجل الاقتصاد الياباني تعافياً محدوداً في الربع الرابع من العام في ظل استمرار ضعف الاستهلاك، فيما أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي على سياساته التيسيرية مع الإشارة إلى مسار تدريجي لعودة التضخم إلى مستوياته المستهدفة. وفي أستراليا، عززت متانة سوق العمل التوقعات باستمرار توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو تطبيق المزيد من التشديد النقدي. من جهة أخرى، ساهم تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في دفع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ عدة أشهر، ما دعم عملات السلع وأعاد تنشيط الطلب على الدولار كمالأمن. أما في أسواق العملات الأجنبية، فقد عكست التداولات هذه المؤثرات المتعارضة، مع استمرار النظرة الإيجابية تجاه تداولات اليورو أمام العملات الأخرى في ظل توقعات بارتفاع اليورو أمام الجنيه الإسترليني، بينما ينظر إلى تراجعات اليورو أمام الدولار كفرص للشراء، مع توقعات بتحريك تدريجي نحو مستويات أعلى خلال الأجل المتوسط.

الولايات المتحدة

محضر اجتماع الفيدرالي لشهر يناير يكشف نهجاً حذراً للسياسة النقدية مع إمكانية استمرار تصاعد المخاطر التضخمية على الرغم من استقرار سوق العمل

أظهرت محاضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المنعقد يومي 27 و28 يناير تبني نهج أكثر حذراً حيال تطبيق المزيد من خطوات التيسير النقدي، حيث حذر عدد من المسؤولين من أن استمرار الضغوط التضخمية قد يستدعي العودة إلى التشديد. وصوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بأغلبية 10 أصوات مقابل صوتين على الإبقاء على معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية ضمن نطاق 3.5%-3.75%، فيما أبدى عضوان معارضتهما مفضلين خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. ورأى صناع السياسة أن المخاطر الهبوطية في سوق العمل قد تراجعت، في حين ظلت مخاطر التضخم ماثلة إلى الاتجاه الصعودي، مع تأكيد الالتزام بتحقيق المستوى المستهدف للتضخم البالغ 2%. وأظهرت البيانات اللاحقة إضافة 130 ألف وظيفة خلال شهر يناير، مع تراجع معدل البطالة إلى 4.3%، إلى جانب تسجيل مؤشر أسعار المستهلكين لارتفاع محدود. وما يزال تسعير الأسواق يعكس احتمال خفض سعر الفائدة بحلول شهر يونيو، على الرغم من مراجعة الأسواق لبعض توقعاتها في ضوء المستجدات الاقتصادية.

تسارع وتيرة تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة في ديسمبر مع تصاعد الضغوط السعريّة على أساس شهري

ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة بنسبة 0.4% على أساس شهري في ديسمبر 2025، مسجلاً أسرع وتيرة نمو منذ فبراير ومتجاوزاً التوقعات، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع والخدمات. كما صعد المؤشر الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.4%، متخطياً التقديرات، في حين ارتفعت أسعار الغذاء وسجلت تكاليف الطاقة زيادة بوتيرة أبطأ. وعلى أساس سنوي، تسارع معدل التضخم العام لنفقات الاستهلاك الشخصي إلى 2.9%، فيما ارتفع المؤشر الأساسي إلى 3%، وكلاهما جاء أعلى من المتوقع. وتعكس هذه البيانات تجدد زخم الضغوط التضخمية بنهاية العام وفقاً للمقياس السعري المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

الاقتصاد الأميركي يشهد تباطؤاً حاداً خلال الربع الرابع من العام 2025 مع اعتدال وتيرة إنفاق المستهلكين

سجل الاقتصاد الأميركي نمواً بمعدل سنوي قدره 1.4% في الربع الرابع من العام 2025، متباطئاً بشكل ملحوظ مقارنة بنسبة 4.4% المسجلة في الربع الثالث من العام، وأقل من التوقعات البالغة 3%، ليعد أضعف أداء على أساس ربع سنوي منذ الربع الأول من العام. واعتدلت وتيرة إنفاق المستهلكين إلى 2.4%، إذ عوض التراجع الهامشي في مشتريات السلع النشاط القوي الذي شهده قطاع الخدمات. كما شكلت التجارة الخارجية عامل آخر من عوامل الضغط على النمو، مع انخفاض الصادرات بنسبة 0.9%، وتراجع الواردات بوتيرة أبطأ. وشهد الإنفاق الحكومي والاستثمار انكماشاً حاداً عكس المكاسب المحققة في الفترات السابقة، في حين تحسنت استثمارات الأصول الثابتة بدعم من ارتفاع الإنفاق على الملكية الفكرية والمعدات، إلى جانب تراجع أثر الانكماش في قطاعي المنشآت والسكان. وعلى مستوى العام 2025 ككل، نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 2.2% مقابل 2.8% في العام 2024، مدفوعاً بصورة رئيسية بإنفاق المستهلكين والاستثمار.

وانهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 97.789.

منطقة اليورو

تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو مع تحسن المؤشر المركب وعودة القطاع الصناعي الألماني إلى نطاق التوسع

ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو الصادر عن HCOB إلى 51.9 في فبراير 2026 مقابل 51.3 في يناير، متجاوزاً التوقعات البالغة 51.5، ومسجلاً أقوى توسع لنشاط القطاع الخاص منذ نوفمبر. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بأكبر زيادة في الإنتاج الصناعي منذ أغسطس 2025، إلى جانب تسارع نمو قطاع الخدمات. وعلى الرغم من ذلك، ظلت أوضاع الطلب ضعيفة نسبياً، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة بوتيرة هامشية في ظل استمرار تراجع الطلب الخارجي، بينما انخفض التوظيف للشهر الثاني على التوالي، واستمرت الأعمال المتراكمة في الانكماش. وتسارعت وتيرة تضخم تكاليف المدخلات إلى أعلى مستوياتها المسجلة خلال 34 شهراً، في حين هدأت وتيرة نمو أسعار المخرجات هامشياً. وعلى الرغم من تراجع ثقة الأعمال بشكل محدود، إلا أنها ظلت عند ثاني أعلى مستوياتها المسجلة خلال 21 شهراً. وفي ألمانيا، ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى 50.7 من 49.1، متجاوزاً التوقعات ومشيراً إلى أول توسع يسجله القطاع منذ يونيو 2022. وارتفع الإنتاج للشهر الثاني على التوالي بأسرع وتيرة منذ أكتوبر، فيما سجلت الطلبات الجديدة أقوى زيادة لها في نحو أربعة أعوام بدعم من تحسن الطلب على الصادرات. كما ارتفعت الأعمال المتراكمة للمرة الأولى منذ مايو 2022، مع تباطؤ ملحوظ في وتيرة تراجع التوظيف. وعلى صعيد الأسعار، واصلت تكاليف المدخلات ارتفاعها بأسرع وتيرة منذ ديسمبر 2022، بينما سجلت أسعار المخرجات زيادة هامشية، منهيّة ثلاثة أشهر متتالية من التراجع.

وأنتهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1780.

المملكة المتحدة

تباطؤ تضخم أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة إلى أدنى مستوياته منذ مارس 2025 مع اتساع مسار انحسار الضغوط السعريّة على الرغم من ترسخ تضخم الخدمات

تباطأ معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المملكة المتحدة إلى 3.0% في يناير 2026 مقابل 3.4% في ديسمبر، بما يتسق مع التوقعات ومسجلاً أدنى مستوياته منذ مارس 2025. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بصورة رئيسية بانخفاض وتيرة تضخم أسعار النقل والغذاء، إذ ارتفعت تكاليف النقل بنسبة 2.7% على أساس سنوي، فيما تراجع تضخم أسعار الغذاء إلى 3.6%. كما اعتدلت وتيرة الضغوط السعريّة عبر قطاعات الإسكان والمرافق العامة والترفيه، بما يعكس اتساع نطاق انحسار التضخم. إلا أن تضخم قطاع المطاعم والفنادق ارتفع إلى 4.1%، ما يبرز استمرار صلابته تضخم الخدمات. من جهة أخرى، انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 3.1%، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته منذ أغسطس 2021، في إشارة إلى التراجع التدريجي للضغوط السعريّة الكامنة. وعلى أساس شهري، تراجعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.5%، لتعكس بذلك الارتفاع المسجل الشهر السابق، ما يدعم مسار تراجع الضغوط التضخمية.

تسجيل المملكة المتحدة لفائض مالي قياسي في يناير بدعم من ارتفاع الإيرادات الضريبية وتراجع تكاليف خدمة الدين

سجل صافي اقتراض القطاع العام في المملكة المتحدة، باستثناء بنك القطاع العام، فائضاً قدره 30.4 مليار جنيه إسترليني في يناير 2026، مقابل 14.5 مليار جنيه إسترليني في العام السابق، متجاوزاً التوقعات البالغة 23.8 مليار جنيه إسترليني، ليسجل أكبر فائض يتم تسجيله لشهر يناير منذ بدء تسجيل البيانات في العام 1993. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع الإيرادات بمقدار 16.8 مليار جنيه إسترليني على أساس سنوي، بدعم من المستويات القياسية للإقراضات الضريبية وضريبة أرباح رأس المال، مع تسريع دافعي الضرائب لعمليات بيع الأصول قبيل الزيادات الضريبية المرتقبة. في المقابل، ارتفع الإنفاق العام بصورة محدودة بنحو 0.9 مليار جنيه إسترليني، حيث عوضت زيادة الإنفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية انخفاض تكاليف فوائد الدين الحكومي. وعلى الرغم من الأداء الشهري القوي، بلغ إجمالي الاقتراض التراكمي منذ بداية السنة المالية وحتى يناير 112.1 مليار جنيه إسترليني، وهو أقل من التوقعات الصادرة عن مكتب مسؤولية الموازنة البالغة 120.4 مليار جنيه إسترليني، لكنه يظل خامس أعلى مستوى اقتراض للفترة الممتدة من أبريل إلى يناير على الإطلاق.

وأنتهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3482.

آسيا والمحيط الهادئ

الاقتصاد الياباني يسجل تعافياً محدوداً في الربع الرابع من العام 2025 مع تحسن الاستثمار وضعف الاستهلاك

سجل الاقتصاد الياباني نمواً هامشياً بنسبة 0.1% على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2025، متعافياً من انكماش بنسبة 0.7% في الربع الثالث من العام، لكنه جاء دون التوقعات التي أشارت إلى نمو قدره 0.4%. وجاء النمو مدفوعاً بانتعاش استثمارات الأعمال (التي ارتفعت بنسبة 0.2% مقارنة بانكماش سابق بلغت نسبته 0.3%)، في حين تباطأ الاستهلاك الخاص بشكل ملحوظ إلى 0.1%، مسجلاً أضعف وتيرة له خلال عام، متأثراً باستمرار الضغوط المعيشية ولا سيما ارتفاع أسعار الغذاء. وظل الإنفاق الحكومي محدوداً عند 0.1%، فيما لم تساهم التجارة الخارجية في النمو، مع تراجع كل من الصادرات والواردات. وتشير البيانات إلى أن أثر الرسوم الجمركية الأميركية بدأ يتلاشى تدريجياً، إلا أن التوترات مع الصين ما تزال قائمة، في وقت تستعد فيه السلطات لتعزيز الاستثمار العام الموجه عقب حصولها على تفويض انتخابي قوي.

وأنتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 155.05.

الاحتياطي النيوزيلندي يبقى على أسعار الفائدة عند 2.25% مع الإشارة إلى استمرار النهج الداعم في ظل عودة تدريجية للتضخم نحو المستوى المستهدف

أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي سعر الفائدة الرسمي دون تغيير عند 2.25% في فبراير، بما يتسق مع توقعات الأسواق، ليستقر عند أدنى مستوياته المسجلة منذ منتصف العام 2022. وأشار صناع السياسات إلى أن السياسة النقدية ستنظر داعمة خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار أثر التخفيضات السابقة في دعم التعافي الاقتصادي واستيعاب فائض الطاقة الإنتاجية. وعلى الرغم من بقاء التضخم عند مستويات تفوق النطاق المستهدف البالغ 3-1% هامشياً، إلا أن اعتدال وتيرة ضغوط الأجور والأسعار يشير إلى العودة التدريجية نحو المستوى المتوسط البالغ 2% خلال العام المقبل. وتعكس البيانات الأخيرة تحسن زخم النشاط الاقتصادي، بدعم من ارتفاع أسعار الصادرات، وزيادة الاستثمار، وتحسن ثقة الأعمال. إلا أن إنفاق الأسر وأوضاع سوق

العمل ما تزال تتسم ببعض الضعف النسبي. وبصفة عامة، ترى اللجنة أن المخاطر المحيطة بالأفاق متوازنة، مؤكدة أن القرارات المستقبلية ستظل معتمدة على البيانات الاقتصادية.

وأنتهى الدولار النيوزيلاندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5974.

سوق العمل الأسترالي يحافظ على متانته في ظل النمو القوي للتوظيف بدوام كامل، ما يعزز توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو التشديد
حافظ سوق العمل في أستراليا على متانته خلال شهر يناير، مع استقرار معدل البطالة عند 4.1% مقارنة بتوقعات بلغت 4.2%، ما عزز توجه بنك الاحتياطي الأسترالي نحو استمرار التشديد النقدي. وارتفع عدد الوظائف بمقدار 17.8 ألف وظيفة، مدفوعاً بالكامل بزيادة قدرها 50.5 ألف وظيفة بدوام كامل، في حين تراجع الوظائف بدوام جزئي بمقدار 32.7 ألف وظيفة. واستقر معدل المشاركة عند 66.7%، بينما ارتفع معدل العمالة الناقصة بشكل طفيف إلى 5.9%، وتراجع معدل التوظيف إلى عدد السكان إلى 63.9%. وعقب صدور البيانات، ارتفعت عائدات السندات الحكومية لأجل ثلاث سنوات بمقدار 7 نقاط أساس لتصل إلى 4.31%، كما واصل الدولار الأسترالي مكاسبه ليصل إجمالي ارتفاعه منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 5.5%. ووصل سعر الفائدة الرسمي حالياً إلى 3.85%، فيما تعكس تسعيرات الأسواق احتمالات مرتفعة للمزيد من التحركات نحو رفع أسعار الفائدة، في ظل بقاء توقعات التضخم فوق النطاق المستهدف البالغ 2-3%، وتقدير معدل التضخم غير المتسارع للبطالة عند 4.6%.

وأنتهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7083.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30545.

أسعار العملات 22 - فبراير - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1867	1.1741	1.1875	1.1780	1.1600	1.1850	1.1832
GBP	1.3648	1.3431	1.3662	1.3482	1.3300	1.3565	1.3487
JPY	152.64	152.52	155.64	155.05	153.90	156.30	153.90
CHF	0.7670	0.7670	0.7772	0.7758	0.7670	0.7860	0.7683

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com